



تقرير حول المؤتمر الأول بتقنية الفيديو

للتحالف العالمي للتعلم عبر الإنترنت

مقدمة

يهدف "التحالف العالمي للتعلم عبر الإنترنت" (Global Online Learning Alliance) إلى الجمع بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات المعنية بقطاع التعليم وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمجتمع المدني ومقدمي الحلول التكنولوجية، من أجل خدمة المجتمع العالمي خلال هذه الفترة التي تشهد إغلاق المدارس والجامعات وانقطاع التعليم.

وفي هذا الإطار، تمّ عقد المؤتمر الأول بتقنية الفيديو يوم الخميس 2 أبريل 2020 بهدف استعراض التحديات التي طرحها تفشي فيروس COVID-19 والجهود المبذولة لإيجاد الحلول المناسبة لمجابهة انقطاع التعليم في العديد من أنحاء العالم وضمان استمراريته.

وفي ضوء ما تقدم، تطرّق المؤتمر إلى ثلاثة مسائل جوهرية :

1. ما هي التحديات العاجلة التي تواجهونها نتيجة إغلاق المدارس وانقطاع التعليم؟
2. ما هي التدابير التي يتم تنفيذها في إطار الاستجابة قصيرة المدى لهذه الأزمة؟
3. كيف يمكن للمجتمع العالمي للتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال المساعدة في تقديم حلول فورية للأزمة؟

تم طرح هذه المسائل في سياق البلدان الناشئة والنامية، وكان المشاركون يمثلون أهم المناطق الجغرافية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا حيث سيكون لإجراءات مجابهة فيروس COVID-19 وما انجر عنه من انقطاع للتعليم تأثير طويل المدى على سياسات التعليم والاستثمار في البنى التحتية.

يشغل المشاركون مناصب رفيعة وهم من ذوي الخبرة في مجالي التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد تحدثوا عن تجارب بلدانهم ومناطقهم في مواجهة جائحة

COVID-19، وأبدوا آرائهم ورؤاهم بشأن كيفية مجابهة مشكلة انقطاع التعليم لفترات طويلة.

ملخص لأبرز الاستنتاجات

لقد طرح تفشي فيروس COVID-19 جملة من التحديات العاجلة والمشاكل الملحة. وفي هذا الإطار، أشار المشاركون إلى عدد من المسائل المشتركة انطلاقاً من تجاربهم المباشرة مع أزمة إغلاق المدارس، من بينها تعزيز صحة وسلامة الطلاب وأولياءهم، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشراكات والتمويل، وجودة التعليم ومكوناته الرئيسية (المناهج، التقييم، تنمية قدرات المدرسين...)، وغيرها من المسائل ذات الصلة.

للمحافظة على استمرارية التعليم، يكمن التحدي الأساسي في ضمان تواصل العلاقة البيداغوجية بين المعلمين والمتعلمين. وهنا برزت الحاجة للقيام، في وقت قصير للغاية، بتكييف عملية التدريس نحو تقديم الدروس عبر الإنترنت وما يتطلبه ذلك من تدريب للمعلمين على استخدام الوسائل التكنولوجية وطرق التدريس عن بعد.

إنّ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخداماتها ومدى فاعليتها وقدرتها على الاستجابة هي الآن محل اختبار بالفعل، ويبدو أنّ معظم البلدان ليست في حالة استعداد في هذا المجال. من ناحية أخرى، تتفاقم مشاكل الربط بشبكة الإنترنت في البلدان الفقيرة والمناطق الريفية، فضلاً عن عدم توفر إمكانية الوصول إلى الأجهزة الرقمية ومنصات التعلم الإلكتروني. ويمكن الخوف هنا هو أن تؤدي الاستجابات التي لا تُدار بشكل سليم إلى ظهور فجوة رقمية "جديدة" وخطيرة.

إنّ توفير المحتوى التعليمي على نحو منصف أمر يحتل صدارة اهتمام الجميع. وقد كان المشاركون مجتمعين على أنّ أية إجراءات وسياسات يتم اعتمادها في سياق الأزمة الحالية ينبغي أن تندرج ضمن رؤية طويلة المدى، وأنّه على الحكومات والمجتمع المدني أن تنظر إلى الاستجابات الفورية للأزمة على أنها جزء من عملية تعزيز القدرات الوطنية على الصمود.

عشرون عاماً من الحديث عن محو الأمية الرقمية وعن الاستعداد للانتقال نحو اقتصاد المعرفة تمّ اختصارها في عشرين يوماً اقتضى فيها الأمر استجابات عاجلة. وفي الواقع، تمثل هذه الأزمة فرصة جيدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولإبرام اتفاقيات إقليمية بين الحكومات بهدف تبادل

المحتوى والموارد التعليمية المفتوحة، ولوضع أطر عمل تتولى وزارات التربية والتعليم تنفيذها.

يعرض هذا التقرير البعض من تجارب المشاركين في علاقة بالتحديات الماثلة والإجراءات العاجلة التي تمّ اتخاذها، إلى جانب بعض الأفكار حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع العالمي للتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن يستجيب لهذه التحديات.

الاستجابات الفورية لأزمة انقطاع التعليم

1 - أمريكا اللاتينية

في ظل تفشي جائحة COVID-19 وانقطاع التعليم، انهمر على بلدان أمريكا اللاتينية وابل من البرمجيات المجانية وخيارات التعلم الإلكتروني، إلا أنّ الحكومات في المنطقة لم تكن مستعدة أو لم تكن لديها القدرة للتعامل معها بشكل سريع واختيار الحلول المناسبة. لذلك تمّ اللجوء إلى الحلول "المعروفة"، مثل استخدام القنوات الإذاعية والتلفزيونية. ويبدو من الواضح أنه لا يوجد أيّ بلد أكثر استعداداً من غيره من بلدان المنطقة من حيث استخدام الحلول القائمة على الإنترنت.

■ المكسيك

تمّ إغلاق المدارس في جميع أنحاء البلاد من 20 مارس إلى 20 أبريل وتعطلت الدروس لما لا يقل عن 33 مليون طالب، وأكدت الحكومة على ضرورة الاستعداد لوباء "قد يستمر طوال العام". وفي إطار الاستجابة للأزمة، شرعت السلطات المعنية بالتعليم في النظر في استخدام طرق التعلم عن بعد، وشكلت الحكومة لجنة تعليمية لهذا الغرض. ويأتي في مقدمة مشاغل وزارة التربية والتعليم في الوقت الحاضر إيجاد طرق لتوصيل المحتوى للطلاب، وذلك عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية وشبكة الإنترنت.

يجرى العمل حالياً على إعداد وتحديث المحتوى التعليمي بهدف إتاحتها إلكترونياً عبر الإنترنت. ويبقى الإشكال في كيفية إشراك الآباء في توصيل هذا المحتوى في إطار التعليم المنزلي. كما أدت الحاجة إلى المرور بسرعة نحو التعلم عبر الإنترنت إلى بروز أزمة في صفوف المدرسين الذين لم يعتادوا على إنشاء الدروس الإلكترونية واستخدام طرق التدريس عن بعد.

تم إصدار بيان مشترك بين الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمدارس، موجّه إلى مزودي خدمات الإنترنت ومشغلي الهاتف المحمول، مفاده أنه ينبغي أن يكون بإمكان الطلاب النفاذ مجاناً إلى الموارد التعليمية، إذ أنه من الضروري تفادي خلق فجوة رقمية بين الطلاب، لذلك يعتبر توفير إمكانية الوصول المجاني إلى منصات التعلم الإلكتروني ومحتوياتها من أوكد الأولويات وذلك لضمان مشاركة واسعة على الصعيد الوطني. وفي الوقت الحاضر تُجري وزارة التربية والتعليم المكسيكية مفاوضات مع مزودي خدمات الإنترنت من أجل خفض تكاليف أنشطة التعلم عن بعد.

■ الجمهورية الدومينيكية :

يجري التخطيط لتطوير التعليم الرقمي في إطار استراتيجية حكومية، غير أنّ ظهور جائحة COVID-19 دفع المسؤولين إلى التسريع في إتاحة المحتويات التعليمية باستخدام القنوات الإذاعية والتلفزيونية وشبكة الإنترنت. وفي هذا الإطار، تعمل السلطات على تقوية الشراكة مع المزودين من القطاع الخاص، وقد خصصت إحدى المحطات التلفزيونية واحدة من قنواتها لوزارة التربية والتعليم لبث الدروس.

تركز فرق وزارة التربية والتعليم على تطوير الحلول التكنولوجية، ويجري العمل حالياً على تطوير منصات للمعلمين ليتسنى لهم تحميل دروسهم من المنزل. ويتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات بشأن منصات التعلم الإلكتروني المتاحة، كما تمّ تطوير بوابة رئيسية موحّدة تحتوى على روابط لمختلف المنصات لتيسير الوصول إليها من قبل المعلمين والطلاب.

■ كوستاريكا

في إطار الاستجابة لجائحة COVID-19، تم إطلاق برنامج "أتعلم من المنزل" ، باستخدام عدد من الوسائل للتواصل مع الطلاب وتوصيل المحتوى عبر القنوات التلفزيونية. غير أنه توجد حاجة ملحة لتوفير التدريب للمعلمين، لذلك يتمّ حالياً تنظيم دورات للمعلمين حول كيفية تصميم الفصول الافتراضية.

يتمثل أحد المشاغل العاجلة في كوستاريكا في تأمين الربط بشبكة الإنترنت، خاصة في المناطق الريفية. وقد تمّ في وقت سابق إطلاق منصة Toolbox التي تحتوي على جميع الموارد الأساسية للمعلمين لمشاركتها مع الطلاب. كما تمّ تطوير موقع "الفصل المفتوح" والذي يحتوي على دليل إرشادي للآباء والطلاب والمعلمين. ويجري العمل حالياً على وضع برنامج لتعزيز القراءة في المنزل من خلال إتاحة المكتبات الرقمية، وكذلك

وضع استراتيجية (بالشراكة مع شركة ميكروسوفت) تمنح الطلاب إمكانية الوصول إلى الفصول الافتراضية.

■ الأرجنتين

تعمل وزارة التربية والتعليم حالياً بالشراكة مع شركات الاتصالات ومشغلي الهاتف المحمول من أجل منح الطلاب إمكانية الوصول المجاني إلى منصات التعلم الإلكتروني، غير أن التحدي الأكبر يكمن في توفير هذه الخدمات في المناطق الريفية.

توجد حاجة ملحة لتدريب المعلمين على استخدام الوسائل التكنولوجية، وهو ما يشكل تحدٍ آخر أمام السلطات، إذ على امتداد الخمسة عشر عاماً الماضية، لم يتحقق الكثير في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير التعليم. والآن تحت وطأة الأزمة تسعى المحافظات والحكومة الفيدرالية إلى أن تنجز في أسبوعين ما لم تنجزه خلال خمسة عشر عاماً.

2 - القارة الإفريقية

بدأ الحديث عن التعلم الإلكتروني منذ سنوات غير أن ذلك لم يتجسد في إجراءات ملموسة، والآن في خضم هذه الأزمة وجدت بلدان القارة نفسها غير مستعدة على الإطلاق لمواجهة مشكل إغلاق المدارس لفترات مطولة. فكان الاعتماد على استخدام القنوات الإذاعية والتلفزيونية لبث الدروس.

هذه الجائحة هي بمثابة جرس الإنذار بالنسبة للبلدان الإفريقية لكي تطوّر سياسات واستراتيجيات واضحة في مجال التعلم عبر الإنترنت. التحدي الأكبر الآن يكمن في كيفية تسخير التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل دولة إفريقية.

■ كينيا

يُعدّ البرنامج الكيني لمحو الأمية الرقمية من المبادرات الهامة التي أطلقتها الحكومة، وهو يهدف إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعلم. وقد مكنت هذه المبادرة، في وقت قصير، من توصيل المحتويات التعليمية من خلال نظام التعلم السحابي، فضلاً عن تدريب عشرات الآلاف من المعلمين وتركيب أكثر من مليون جهاز. من ناحية أخرى، أطلق المعهد الكيني لتطوير المناهج محتويات تعليمية على شبكة الإنترنت، وتم نشر موارد تعليمية مفتوحة، وفي نفس الوقت لا تزال عملية إصلاح المناهج متواصلة. وفي مواجهة مشكلة انقطاع التعليم وإغلاق المدارس، اتخذ المعهد قراراً بتوفير المحتوى عبر القنوات الإذاعية

والتلفزيونية ومن خلال السحابة التعليمية عبر الإنترنت، وهي عبارة عن منصة للتعلم الإلكتروني.

ومن بين التحديات المطروحة في الوقت الحاضر ضمان أنّ العلاقة بين الطلاب والمدارس تبقى قوية، خاصة وأنّ الآباء ليسوا جاهزين لوجود أطفالهم في المنزل، ولا يعرفون كيفية التعامل مع أساليب التعلم عند، أو "التعلم خارج الفصل الدراسي".

■ أنغولا

يمثل الربط بشبكة الإنترنت أحد التحديات الرئيسية، حيث أنّ معظم الأسر ليست لديها مطلقاً إمكانية الوصول إلى الشبكة. وفي نفس الوقت، يتمتع طلاب المدارس الخاصة بإمكانية النفاذ إلى الإنترنت في منازلهم ولهم الأجهزة الضرورية لذلك، وهو ما ينطوي على خطر اتساع الفجوة الرقمية في البلاد. من ناحية أخرى، وقّعت الحكومة اتفاقاً مع محطات تلفزيونية لبث برامج تعليمية، خصوصاً لتلاميذ المدارس الابتدائية.

3 - العالم العربي

يوجد تباين كبير بين البلدان العربية من حيث البنية التحتية والربط بشبكة الإنترنت وامتلاك الطلاب للأجهزة الرقمية. وفي إطار الاستجابة للأزمة الحالية، تعمل بعض البلدان العربية مع عدد من الشركاء الذين يوفرّون منصات مجانية للتعلم الإلكتروني، مع وجود بعض التكاليف المرتبطة بتسكين المحتوى. غير أنّ التحدي الكبير يكمن في تحقيق الإنصاف في الوصول إلى المحتوى وضمان ألاّ يؤدي التعلم الإلكتروني إلى شكل من أشكال "التمييز الرقمي".

الواقع أنّ معظم البلدان العربية غير جاهزة على صعيد تكنولوجيات التعلم الافتراضي، والآن وفي خضم هذه الأزمة، يتعين على وزارات التربية والتعليم أن تعمل بأقصى سرعة على توفير الحلول التكنولوجية لعدد كبير من الطلاب، ويبدو من الواضح أنّ العديد منها غير جاهز لذلك. بعد ثلاثة أو أربعة أسابيع من إغلاق المدارس وانقطاع التعليم، لا تزال الوزارات تنظر في أنسب طرق التعلم الإلكتروني التي سيتم اعتمادها.

■ مصر

خلال السنوات القليلة الماضية، تم التركيز على إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير التعليم كواحدة من المسائل الجوهرية في السياسات الحكومية. في عام 2018 ، وافقت الحكومة المصرية على التزام قرض من البنك الدولي بمبلغ 500 مليون دولار

لتحسين ظروف التدريس والتعلم في المدارس الحكومية. ويُعتبر اعتماد التكنولوجيا كأداة لتحقيق أهداف الإصلاح أمراً محورياً في الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الوصول إلى التعليم وتحسين جودته. وقد أحرزت الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية تقدماً في إعداد البلاد للتعلم الرقمي. ومع ظهور جائحة COVID-19، قامت وزارة التربية والتعليم بتسريع استخدام منصات التعلم عبر الإنترنت، على غرار Edmodo ، Zoom ، و Google Classroom. يوجد في مصر "بنك المعرفة المصري"، وهو عبارة عن مكتبة رقمية متاحة لجميع المصريين. وحالياً تستعد الحكومة لإطلاق مكتبة رقمية بالتعاون مع دول عربية أخرى.

يعتبر تطوير القدرات المهنية للمعلمين أحد التحديات الضخمة، إذ توجد أعداد هائلة من المعلمين الذين يحتاجون لتلقي التدريب على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وكيفية إدماجها في التعليم من خلال الدروس الإلكترونية أو الفصول الافتراضية.

■ المغرب

أنشأت الحكومة موقعا تعليميا عبر الإنترنت واتفقت مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول ومزودي خدمات الإنترنت أن يكون النفاذ إلى المحتوى مجانياً.

■ منظمة الألكسو

تعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تطوير الموارد التعليمية المفتوحة بالشراكة مع منظمة غير حكومية تعمل في مجال التعليم ومقرها في كاليفورنيا. وهي تشجع المعلمين على تطوير دروس رقمية وإتاحتها عبر منصة الألكسو للموارد التعليمية المفتوحة. وفي هذا الإطار، تعتزم المنظمة تنظيم دورات تدريبية للمعلمين، وقد تمّ تعيين منسقين وطنيين في كل الدول الأعضاء بهدف دعم الأنشطة المتعلقة بإنتاج ونشر الموارد التعليمية المفتوحة.

تُعتبر أزمة انقطاع التعليم بسبب جائحة COVID-19 أحد الأولويات الرئيسية للمنظمة، وهو ما برز من خلال استجابتها السريعة عبر إطلاق "مبادرة الألكسو للتعليم الإلكتروني لمجابهة انقطاع التعليم بسبب أزمة كورونا" بهدف تشجيع الدول العربية على اعتماد الحلول القائمة على التكنولوجيات الحديثة.

■ جمعية تطوير التعليم في إفريقيا (ADEA)

أعدت الجمعية استبياناً تم إرساله إلى خمسة عشر بلداً من البلدان الأفريقية الأكثر تضرراً، وذلك لمعرفة الاستراتيجيات والممارسات المتبعة لمواجهة الأزمة. وسيعمل التحالف العالمي للتعليم عبر الإنترنت (GOLA) مع هذه الجمعية للإعلان عن النتائج الرئيسية للاستبيان. وحالياً تعمل الجمعية على تصميم نموذج حول الكيفية التي يمكن بها لكل دولة أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى، إذ أنه في ظل الأزمة الحالية وما انجر عنها من إغلاق للمدارس وانقطاع للتعليم، تُعتبر التحالفات العالمية أمراً ذا أهمية حاسمة.

ملاحظات ختامية

إنه عالم جديد للجميع : المسؤولين والمعلمين والطلاب والأولياء. كيف نمارس التعلم عن بعد دون التسبب في قيام فجوة رقمية؟ هذه واحدة من الأسئلة العاجلة التي تطرح نفسها اليوم وبقوة. لقد استجابت صناعة التعلم الإلكتروني بسرعة، لكن الأمر أكبر من مجرد استخدام للوسائل التكنولوجية الحديثة. يجب أن تكون الحلول شاملة وأن تأخذ في الاعتبار استجابة المعلمين والأولياء. ماذا عن الامتحانات والتقييم؟ ما نوع المحتوى التعليمي المتاح إلكترونياً؟ هل هو محتوى جديد أم تكرر لما تمّ تعلّمه سابقاً؟

إنّ الاستثمار في مجال التكنولوجيا والإنترنت أصبح اليوم أمراً بالغ الأهمية. هي بالفعل فرصة جيدة لتبادل التجارب والخبرات بين البلدان في مجالات مختلفة، مثل التطوير المهني وتدريب المعلمين عبر الإنترنت، فضلاً عن تعزيز استفادة المعلمين من تجارب بعضهم البعض في سياق مواكبتهم لأحدث التكنولوجيات.

في خضم الواقع الذي فرضه تفشي جائحة COVID-19، ينبغي على جميع الحكومات في الدول النامية والناشئة أن تدرك الآن بوضوح أنه عليها الاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي تكنولوجيات التعلم الإلكتروني والأجهزة الرقمية، والعمل على تنمية قدرات المعلمين وتدريب المهنيين على دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية.

من الضروري كذلك التأكيد على أنّ أيّ استثمار في هذه الموارد والتكنولوجيات لا يجب أن تكون غايته النهائية مواجهة الأزمة الحالية، بل ينبغي أن يندرج ضمن رؤية طويلة المدى

لتوفير التعليم على نحو مستدام ومجابهة أية حالات لانقطاع التعليم لفترات طويلة في المستقبل. وهو أمر يتطلب تغيير العقلية على مستوى واضعي السياسات والمعلمين، خصوصا في ظل وجود بعض المقاومة للتغييرات التي تفرضها التكنولوجيات الحديثة.

يجب أن يبدأ التخطيط المستقبلي للتعلم عبر الإنترنت بافتراض أسوأ السيناريوهات. علينا أن نبدأ بتقييم ما وصلنا إليه إلى حدّ الآن من حيث البنية التحتية والموارد البشرية، وهو ما سيشكل الأساس للاستثمارات والحلول طويلة المدى المطلوب اعتمادها. ضمن هذه المقاربة، يتعين على الحكومات أن تولي أهمية قصوى لتعزيز البنى التحتية وتطوير أدائها، وأن تركز على إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم وتعزيز التحول الرقمي في إطار إعادة تنشيط إقتصاداتها.

بالإضافة إلى هذه القضايا الحيوية، من الأهمية بمكان عدم إغفال مسائل أخرى ذات أهمية، منها تعزيز الأمن السيبراني وكذلك تبسيط استخدام المنصات، إذ يجب الأخذ في الاعتبار نقص الوعي في صفوف الأولياء الذين قد لا تكون لديهم معرفة حتى بالأمور البسيطة مثل تسجيل الدخول إلى منصة تعليمية وكيفية مساعدة أطفالهم على التعامل مع الموارد الرقمية. لذلك يجب أن تكون الحلول الجديدة سهلة الاستخدام.

إنّ ما نبذله من جهود مشتركة في سياق الاستجابة لجائحة COVID-19 يمكن بالفعل أن يشكل منطلقا لتحقيق تقدم سريع في مجال التعليم.

ترجمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى اللغة العربية

النسخة الأصلية: <https://brains.global/global-online-learning-alliance/>